



**FCE** |

**منتدى رؤساء  
المؤسسات**

# معرض المطبخ

الأربعاء 23 جانفي 2019

منتدى رؤساء المؤسسات  
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة  
[Communication@fce.dz](mailto:Communication@fce.dz)

## الفهرس

### • الافتتاحية

- 3.....الافتتاحية.....
- 3..... معدل التضخم على أساس سنوي يفوق 4 بالمائة الى غاية ديسمبر 2018 (وأج).....
- وزارة الصناعة و المناجم مستعدة لدراسة كل الحلول الممكنة لتخفيض تكلفة إنتاج أجهزة الإعلام الآلي (وأج).....
- 3..... قال إن تطوير مصانع التركيب يتطلب المزيد من الوقت والجهد.. / يوسف يوسف: "حتى سوناكوم لا تصنع سيارات مائة بالمائة جزائرية!" (الشروق اليومي).....
- 4..... قيطوني يدعو إلى «نموذج استهلاك جزائري» ويعد بمخطط استراتيجي : التحضير لتصدير الكهرباء عبر البورصة الإسبانية (المساء).....
- 5..... قيطوني يواجه الجزائريين بحقائق صادمة : إجراءات جديدة لوقف التبذير وارتفاع استهلاك الكهرباء والغاز! (الشروق اليومي).....
- 6..... نقل جوي : ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الطيران المدني لدعم جهود التنمية الاقتصادية (وأج).....
- 7..... ضرورة تجسيد توصيات الجلسات الوطنية للسياحة للنهوض بالقطاع (وأج).....
- 8..... شركة مختصة في صناعة الخزف : إنتاج 120 مليون متر مربع من السيراميك في الجزائر خلال 2018 (الشروق أونلاين).....
- 9..... طالبوا بحماية جهودهم من الاستيراد العشوائي : منتجوا الأحذية يتعهدون بإنتاج 120 مليون زوج.....
- 10.....
- 10..... سنويا (المساء).....
- إيريس يدشن مركبا جديدا لإنتاج التجهيزات الكهرومنزلية بسطيف ../ قيدوم: حققنا 3 آلاف مليار كرقم أعمال.. وأثبتنا أننا نصنع بنسبة إدماج عالية (الشروق اليومي).....
- 11.....
- 12..... تعاون وشراكة.....
- 12..... الجزائر-الاتحاد الأوروبي: اختتام برنامج دعم الحوكمة "سبرينغ" مسجلا نتائج "مرضية" (وأج).....
- 13..... سيرغي لافروف يشرع هذا الاربعاء في زيارة إلى الجزائر تدوم يومين (الإذاعة الجزائرية).....
- 14..... يقظة إعلامية.....
- 14..... المدير العام للأماكن الوطنية: نحو رقمنة أرشيف جميع المحافظات العقارية (وأج).....

## الافتتاحية

معدل التضخم على أساس سنوي يفوق 4 بالمائة الى غاية ديسمبر 2018 (وأج)



بلغت وتيرة تطور الأسعار عند الاستهلاك على أساس سنوي 4ر3 في المائة الى غاية شهر ديسمبر 2018، حسب ما علمت وأج لدى الديوان الوطني للإحصائيات.

ويعتبر تطور الأسعار لدى الاستهلاك على أساس سنوي الى غاية ديسمبر 2018 بمثابة معدل التضخم السنوي الذي يتم احتسابه خلال 12 شهرا الماضية ابتداء من يناير 2018 الى غاية شهر ديسمبر 2018 مقارنة بالفترة الممتدة بين يناير 2017 الى ديسمبر 2017.

أما بالنسبة للتطور الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، اي تطور مؤشر شهر ديسمبر 2018 مقارنة بشهر نوفمبر من نفس السنة، فقد تراجع ب1 بالمائة.

وبخصوص المتغير الشهري حسب فئة المنتجات، سجلت أسعار السلع الغذائية تراجعا بنسبة 2ر6 بالمائة في شهر ديسمبر المنصرم مقارنة بشهر نوفمبر 2018.

ونجم هذا التراجع عن انخفاض أسعار المواد الفلاحية الطازجة (2ر5 - بالمائة).

ويفسر هذا المسعى التراجعي لأسعار المواد الفلاحية الطازجة، على وجه الخصوص، بتراجع اسعار لحوم الدجاج (6ر11 - بالمائة) و الفواكه (1ر9 - بالمائة) و الخضز (1ر14 - بالمائة) من بينها البطاطس (6ر5 - بالمائة).

وفي ما يخص اسعار المنتجات الغذائية الصناعية، فقد عرفت ارتفاعا طفيفا بلغ 1ر0 بالمائة.

من جهة أخرى، عرفت أسعار المواد المصنعة توجها تصاعديا طفيفا قدر ب4ر0 بالمائة، اما اسعار الخدمات فقد سجلت استقرارا، حسب ما اوضح الديوان الوطني للإحصاء.

وفيما يتعلق بمجموعات السلع والخدمات، عرفت أسعار مجموعتي "الملابس و الاحذية" ارتفاعا بنسبة 9ر0 بالمائة، أما مجموعة "الاثاث و عناصر المفروشات" ارتفعت بدورها بنسبة 6ر1 بالمائة، في حين تميزت باقي مجموعات المنتجات الاخرى بارتفاع طفيف في الأسعار.

وزارة الصناعة و المناجم مستعدة لدراسة كل الحلول الممكنة لتخفيض تكلفة إنتاج أجهزة الإعلام  
الآلي (وأج)



قال وزير الصناعة و المناجم السيد يوسف يوسف يوم الثلاثاء من سطيف بأن دائرته الوزارية "مستعدة لدراسة كل الحلول الممكنة لتخفيض تكلفة إنتاج أجهزة الإعلام الآلي" ضمن مشروع لفائدة تلاميذ الاطوار التعليمية الثلاثة. وفي مستهل زيارة العمل و التفقد التي قادتة اليوم لولاية سطيف و بالضبط عند إشرافه على تدشين وحدة لإنتاج الأجهزة الإلكترونية بمصنع إيريس بالمنطقة الصناعية سطيف ربط الوزير استعداد وزارته لدراسة الحلول الممكنة لتخفيض تكلفة إنتاج أجهزة الإعلام الآلي ب"قدرة القائمين على مؤسسات إنتاج هذه الأجهزة على توفيرها بنوعية و بتكاليف منخفضة" ضمن مشروع وصفه ب"الاستراتيجي" لفائدة وزارة التربية الوطنية التي تحتاج ل"ملايين الأجهزة الموجهة لتلاميذ مختلف المدارس الابتدائية و المتوسطات".

و أعطى الوزير خلال نفس المناسبة تعليمات للقائمين على الوحدة الجديدة لصناعة الأجهزة الإلكترونية "أجهزة تلفزيون + هواتف ذكية" بضرورة "تسطير استراتيجيات تسمح برفع نسبة الإدماج و حسن التصميم ثم التصدير". و ذكر خلال الندوة الصحفية التي عقدها في ختام زيارته لولاية سطيف بالجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل مرافقة المستثمرين في هذا المجال مشيرا إلى أن "الدولة ما تزال مرافقة لهم في مختلف الجوانب على غرار التمويل البنكي".

كما ذكر في سياق مغاير يتعلق بصناعة السيارات بأن "الهدف المنشود هو صناعة السيارات و ليس تركيبها" و هو أمر يتطلب حسبه "وقتا طويلا"، مضيفا بأن "الجزائر تتوفر حاليا على قدرات من شأنها المساهمة بشكل فعال في رفع نسبة الإدماج".

و كان وزير الصناعة و المناجم قد أشرف خلال زيارة العمل التي قادتة لولاية سطيف على تدشين وحدتين بمصنع إيريس الأولى لصناعة الأجهزة الإلكترونية و الثانية لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية.

## قال إن تطوير مصانع التركيب يتطلب المزيد من الوقت والجهد.. / يوسف يوسف: "حتى سوناكوم لا تصنع سيارات مائة بالمائة جزائرية!" (الشروق اليومي)

دافع وزير الصناعة و المناجم يوسف يوسف عن صناعة السيارات في الجزائر وحتى تركيبها، قائلا إن المشروع لا يزال يتطلب الكثير من الوقت و الجهد، بحكم الصعوبة التي يتميز بها القطاع، متحدثا بالمقابل عن العمل على رفع نسبة الادماج تدريجيا، قائلا: "حتى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية المتواجدة منذ عشرات السنين "اس أن تي ار"، لا تصنع سيارات بمعدات مائة بالمائة جزائرية".

وأوضح يوسف خلال رده، الثلاثاء، على أسئلة الصحفيين، على هامش حضوره تدشين مركب التجهيزات الكهرومنزلية والإلكترونية بسطيف للمتعامل الوطني "إيريس" أن صناعة السيارات يتطلب الكثير من الجهد و الوقت للوصول المستوى المطلوب، وأن ذلك سيتأتى مع الوقت، ودافع الوزير عن مشروع التركيب في الجزائر قائلا "كان لابد من أن تكون هنالك انطلاقة لعملية الإنتاج محليا، حيث كانت البداية عبر التركيب، وسيتم تطوير هذا النشاط مستقبلا" متحدثا بتفاؤل عن مستقبل هذه الشعبة الصناعية.

ورد الوزير على منتقدي الصناعة الوطنية قائلا "على أولئك المشككين في حقيقة الصناعة الجزائرية زيارة سطيف"، ثمنا تطور هذه الصناعة في عدد من القطاعات على غرار النسيج و الصناعة الإلكترونية و التجهيزات الكهرومنزلية و تركيب السيارات و تصنيع العجلات و هو ما تم معاينته بالمصنع الذي يعمل على إنجاز المتعامل "إيريس" بولاية سطيف والذي سينتج كمرحلة أولى مليوني عجلة.

وأوضح الوزير أن الحكومة ستشجع بكل إمكاناتها المتعاملين الوطنيين للإنتاج محليا، كما أنها ستعمل على منع استيراد كافة المنتجات المصنعة في الجزائر في حال حقق منتجونا الاكتفاء الذاتي، قائلا "لا يمكن أن نغلق الاستيراد على المواطن ونترك السوق خالية من السلع، ولكن إذا ما ثبت وفرة المنتج المحلي وقدرته على تلبية الطلب سنعمل فورا على منع الاستيراد، وهو ما سنقوم به فيما يتعلق بالهواتف النقالة والعجلات بشكل تدريجي".

ودعا وزير الصناعة مجمع "إيريس" الذي أقر بجودة التكنولوجيات العالية التي يعتمد عليها في مصانعه إلى ضرورة الكتل مع متعاملي الصناعة الكهرومنزلية والإلكترونية لاستحداث مركز لإنتاج هذه المنتجات بالشرق الجزائري، بعد رواج هذا الفرع بين ولايتي سطيف و برج بوعرييج، وبالمقابل دعا أيضا رجال الاعمال إلى العمل على تطوير المناطق الصناعية وتحديثها وتجهيزها.

### قيطوني يدعو إلى «نموذج استهلاك جزائري» ويعد بمخطط استراتيجي : التحضير لتصدير الكهرباء عبر البورصة الإسبانية (المساء)

أعلن وزير الطاقة، مصطفى قيطوني، عن تقديم مخطط استراتيجي خاص بوزارة الطاقة في الأيام المقبلة، سيوضح خطة العمل لأفاق 2035 - 2050. ونفى الوزير أن يكون هناك أي إشكال يتعلق بتصدير الغاز الجزائري، مشيرا إلى أن ما ترمي إليه سياسات الوزارة هو خفض حجم الغاز المستهلك محليا لتخصيص كميات أكبر من الغاز الموجه للتصدير، وكذا التوجه نحو تصدير الكهرباء للخارج، وهو ما لن يتحقق إلا باقتصاد استهلاك الكهرباء المنتجة من الغاز والتحول بالتالي نحو ما وصفه بـ«نموذج استهلاك جزائري».

وفي كلمة ألقاها أمس بمناسبة عرض قدمته لجنة ضبط الكهرباء والغاز، حول البرامج التقديرية لاحتياجات البلاد من وسائل إنتاج الكهرباء وتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي للفترة 2019-2028 بالجزائر العاصمة، أكد الوزير أنه يتم التحضير لتصدير الكهرباء عن طريق البورصة الإسبانية.

في هذا السياق، كشف بأن مصالحة تعكف حاليا على دراسة الجدوى الاقتصادية من وضع كابل بحري لنقل الكهرباء نحو إسبانيا يكون موازيا لأنبوب نقل الغاز الطبيعي. وأوضح أن هناك مفاوضات جارية مع الطرف الإسباني، معتبرا أنه من الضروري تحضير الشبكة للتمكن من تصدير كميات هامة من الكهرباء، بالنظر إلى محدودية الشبكة الحالية التي لا تتجاوز الـ400 ميغاواط. وانتقد في هذا الصدد تحليلات بعض الخبراء الذين قالوا بأن إنجاز هذا الكابل يعد خسارة للبلاد، معتبرا أن مثل هذه التحاليل غير واقعية .

بالمقابل، دعا إلى ضرورة الذهاب نحو «نموذج استهلاك جزائري» يقوم على أساس اقتصاد وترشيد استهلاك الكهرباء على كل المستويات من جهة، وتقليص حجم الغاز المستخدم في إنتاج الكهرباء من جهة أخرى. وقال إنه تم الشروع في تجسيد ذلك، من خلال توعية كل فئات المجتمع بالأساليب الصحيحة لاستهلاك الكهرباء، موضحا أن سونلغاز باشرت عمليات توعوية في اتجاه الفلاحين والصناعيين وكذا المواطنين، من أجل حثهم على اختيار تسعيرات حددتها الشركة وتختلف باختلاف توقيت استخدام الطاقة الكهربائية .

وأكد أن الشكاوى التي تتكرر على مستوى مصالح سونلغاز من قبل المواطنين، لم تعد تلك المتعلقة بالتزويد بالكهرباء أو بالانقطاعات، وإنما بغلاء الفاتورة. أمر أوجه إلى «الاستخدام الخاطئ» للكهرباء، مجددا دعوته للمواطنين ليدركوا أهمية الاقتصاد والترشيد في الاستهلاك، مشددا على أن «من يستهلك أكثر يدفع أكثر».

ورغم أنه لم يتحدث عن تطبيق أي زيادات في أسعار الكهرباء، إلا أن السيد قيطوني أشار إلى وجود نية في تغيير سياسة الدعم الموجهة للكهرباء. وقال في هذا الصدد «هناك قسط اجتماعي في الفاتورة يقدر بـ125 كيلواط يستفيد منه حاليا

الجميع أغنياء وفقراء، لذا نحن ندرس الأمر في إطار إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي... فالمقتدر عليه أن يدفع الثمن الحقيقي للكهرباء.»

وذكر بأن سعر الطاقة «غال جدا»، مشيراً إلى وجود «بلدان إفريقية لا تستفيد حالياً من الكهرباء إلا مرة في الأسبوع، وأخرى لا تستفيد منها إلا ساعة يومياً»، مضيفاً أن «هناك 1.2 مليار شخص لا تصلهم الكهرباء في العالم». أمر يدعو إلى الوعي بأهمية الحفاظ على الكهرباء من طرف الجميع «لضمان حق الأجيال القادمة.» ويتضمن النموذج الجديد اللجوء إلى تكنولوجيا الإنتاج المزدوج للكهرباء ابتداء من الغاز والتوربينات البخارية. وهو ما سيسمح - حسب الوزير- بخفض استهلاك الغاز في إنتاج الكهرباء بنسبة تتراوح بين 30 و40 بالمائة، وهو ما يعادل حوالي 12 مليار متر مكعب.

وبخصوص التأخر في برنامج الطاقات المتجددة، جدد التأكيد على أن الأمر راجع إلى الرغبة في خلق صناعة جزائرية محلية في هذا المجال، من شأنها توفير التجهيزات الخاصة بتوليد الطاقة وتجنب استيرادها من الخارج. واعتبر أن هذه السياسة ستؤتي أكلها والدليل - كما قال- هو إحصاء 74 متعاملاً وطنياً قدموا طلبات للمشاركة في المناقصة المتعلقة بالطاقات المتجددة.

وبالنسبة للوقود، تحدث الوزير عن التوقف تماماً عن استيراده بعد إعادة تشغيل مصفاة سيدي رزين والشروع في استغلال مصفاة أوغوستا بايطاليا، مما سيوفر ملياري دولار للجزائر.

ودافع عن توجه سوناطراك للاستثمار بالخارج، معتبراً أن ذلك يعد شرطاً أساسياً لتصبح شركة بترولية عالمية رائدة. وبخصوص اجتماع أمس، قال الوزير أن البرامج التقديرية للاحتياجات الوطنية التي أعدتها لجنة الضبط، تمت الموافقة عليها بالتعاون مع جميع الفاعلين، وتهدف إلى وضع شروط لتلبية الطلب الوطني على الطاقة، مع تحديده لانجاز قدرات إنتاجية جديدة من الكهرباء وتنمية الموارد الغازية.

## قيطوني يواجه الجزائريين بحقائق صادمة: إجراءات جديدة لوقف التبذير وارتفاع استهلاك

### الكهرباء والغاز! (الشروق اليومي)

دق وزير الطاقة مصطفى قيطوني ناقوس الخطر، من ارتفاع الاستهلاك الداخلي للكهرباء والغاز ومستويات التبذير، وأعلن عن إجراءات جديدة للحد من تبذير الطاقة في الإنارة العمومية، كما كشف أسباب رفض الجزائري لمشروع الطاقة الشمسية "ديزاريك" الذي عرض عليها منذ الثمانينات، وتحدث عن مشروع كابل بحري يرافق أنبوب الغاز "ميدغاز" لتصدير الكهرباء مباشرة إلى إسبانيا دون المرور عبر المغرب.

بدا وزير الطاقة مصطفى قيطوني، الثلاثاء، خلال عرضه المؤشرات المتعلقة بتزويد السوق الوطنية بالغاز 2028/2019، منزعاً من المستويات القياسية لتبذير الطاقة، نظراً لتأثيرها على قدرة الجزائر على التصدير إن تواصلت الوتيرة على هذا النحو، وذكر قيطوني أن استهلاك الكهرباء والغاز قد ارتفعاً بشكل كبير جداً والسبب حسيبه أننا لا نعرف كيف نستملك، ولا تتوفر البلاد على نموذج للاستهلاك، وقال "رانا نبذروا شوياء.. يجب التحكم في هذا الملف، لأن جل الكهرباء تنتج عن طريق الغاز"، وعلى المواطن أن يعي أن الدولة تتحمل 8 دنانير لكل كيلواط يستهلكه، حيث يدفع 4 دنانير فقط، بينما تكلفه إنتاجه هي 12 ديناراً.

وطالب قيطوني مسؤولي قطاعه بضرورة توعية المواطن بترشيد الاستهلاك والكف عن التبذير، مشيراً إلى إلغاء عمليات صيانة الإنارة العمومية عبر بلديات الوطن في ساعات النهار، نظراً للتكلفة الباهظة للعملية، عكس الفترات الليلية التي ستتم خلالها عمليات الصيانة

وأعلن قيطوني عن مشروع لربط اسبانيا مباشرة بالجزائر عبر كابل بحري لتصدير 9 آلاف ميغاواط من الكهرباء، هذا المشروع الذي ما زال قيد الدراسة، ويقوم على أساس إطلاق كابل بحري يرافق أنبوب الغاز ميدغاز، وتصدير الكهرباء إلى اسبانيا مباشرة، بالنظر للطلب الكبير عليها، كونها متصلة بالشبكة الأوروبية ووجود مشاكل مرتبطة بالطاقة النووية والفحم في القارة العجوز.

وحسب قيطوني، فتصدير الكهرباء بالطريقة التقليدية عبر تونس والمغرب يواجه مشاكل، كون الشبكة محدودة ولا يمكنها سوى تصدير 450 ميغاواط.

## نقل جوي : ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الطيران المدني لدعم جهود التنمية الاقتصادية (وأج)

شدد وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان يوم الثلاثاء بالجزائر على ضرورة مواكبة التطور المستمر الذي يشهده الطيران المدني بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وأوضح الوزير- خلال استماعه من طرف لجنة النقل و المواصلات السلجية و اللاسلجية بالمجلس الشعبي الوطني بحضور وزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدة، بخصوص مشروع القانون المعدل و المتمم للقانون رقم 98-06 المؤرخ في 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، أن هذا الأخير يعرف تطورا مستمرا و منافسة دولية شرسة ما يتطلب مواكبته لجعله قطاعا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

و تابع الوزير يقول- انه و طبقا لأحكام المرسوم رقم 63-84 لسنة 1963 المتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو المؤرخة في 7 ديسمبر 1944 و مختلف تعديلاتها التي صادقت عليها الجزائر)- فإنه يجب على الجزائر الامتثال دوما لمتطلبات المعايير و المقاييس التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي و لاسيما في مجال السلامة و الأمن و مراقبة الحركة الجوية .

وفي ذات السياق ذكر السيد زعلان ان مجال الطيران الذي يحكمه من الناحية التشريعية القانون رقم 98-06 المؤرخ في 1998 عرف أربعة تعديلات خلال السنوات 2000 و 2003 و 2008 و 2015.

و لبلوغ الأهداف المسطرة بادرت الحكومة -حسب الوزير- بتعديل و تميم هذا القانون و هذا لمراجعة و تكييف التنظيم الذي يحكم النقل الجوي بما يتماشى و المعايير الدولية قصد تعزيز قدرات الشركات الوطنية و مواصلة عصرنة التجهيزات المطارية و تصديق المطارات.

وأضاف السيد زعلان يقول انه و لضمان تنفيذ هذه السياسة يقتضي إرساء نظام تشريعي يتوافق مع المتطلبات الوطنية و الدولية و ذلك بضبط كافة نشاطات الطيران المدني المحفزة لتطوير المبادرات المتخذة سواء من طرف القطاع العام أو الخاص مع التأكيد على احتفاظ إدارة الطيران المدني بممارسة مهامها المتمثلة في التنظيم و المراقبة و الضبط.

و تركز هذه السياسة -يضيف الوزير- على وضع اطار مؤسسي للطيران المدني يتمثل في استحداث هيئة تتمتع باستقلالية قانونية و مالية تسمح بضمان اداء الهمام المخولة لها في مجال الضبط و المراقبة و الإشراف على نشاطات الطيران المدني احتراماً للالتزامات الدولية.

و اوضح الوزير في سياق أخر أن عمليات التدقيق لسلامة الطيران المدني للجزائر التي أجرتها منظمة الطيران المدني الدولي سنة 2011 أفضت إلى وجود نقائص و عدم توازن بين حجم المهام الموكلة لمديرية الطيران المدني و الأرصاد الجوية وبين الموارد البشرية و الوسائل المادية التي تتوفر عليها.

و تابع الوزير يقول ان الجزائر صنفت في التقرير الذي أعدته منظمة الطيران المدني الدولي في يونيو 2017 في المركز 26 من أصل 54 دولة افريقية من حيث تنفيذ معايير السلامة لمنظمة الطيران المدني الدولي بمعدل 58ر23 بالمئة و هو مؤشر دون المتوسط مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 79ر46 بالمئة مع العلم ان المعدل الافريقي بلغ 50ر18 بالمئة.

و عليه أضحى ضروريا- حسب الوزير- اعادة النظر في تنظيم الادارة الحالية للطيران المدني من خلال اقتراح اعادة هيكلتها في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تسمى "الوكالة الوطنية للطيران المدني" بحيث تتمتع بالاستقلالية المالية و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالطيران المدني.

و من بين مهام هذه الوكالة الوطنية للطيران المدني منح شهادة الناقل الجوي للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يقدمون خدمات النقل الجوي للأشخاص و البضائع و منح شهادة الاستغلال لمستغلي الخدمات الجوية الخاصة.

و في مجال المراقبة فمن بين مهامها ضمان مراقبة دورية للتأهيل المهني للمستخدمين الملاحين و منح شهادات و مراقبة تطبيق الاحكام المتعلقة بحقوق المسافرين و مراقبة خدمات الطيران المدني و مقدميها.

أما فيما يتعلق بالموارد المالية التي ستخصص لهذه الوكالة فستقتطع من اتاوى الملاحة الجوية و عليه لن يتم -حسب الوزير- اللجوء الى ميزانية الدولة في تمويل هذه الوكالة الوطنية للطيران المدني.

و بغرض تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية للطيران المدني، اوضح الوزير انه تم إدراج فصل جديد في القانون رقم 98-06 بعنوان "الوكالة الوطنية للطيران المدني" يتضمن أربعة مواد تنص على القواعد العامة لتنظيم الوكالة و كيفية تمويلها مع الاحالة الى نص تنظيمي يحدد مهامها.

و تابع الوزير انه تم أيضا ادراج مادة تنص على السماح لموظفي مديرية الطيران المدني و الارصاد الجوية التابعتين لوزارة الاشغال العمومية و النقل باختيار ادماجهم بالوكالة الوطنية للطيران المدني في اجل لا يتجاوز سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون.

## ضرورة تجسيد توصيات الجلسات الوطنية للسياحة للنهوض بالقطاع (وأج)



أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد القادر بن مسعود، في ختام أشغال الجلسات الوطنية للسياحة يوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، على ضرورة تجسيد توصيات الجلسات الوطنية للسياحة في تنفيذ المخطط التوجيهي لآفاق 2030 قصد النهوض بهذا القطاع.

واوضح الوزير في ختام أشغال الجلسات التي دامت يومين، أن "نتائج أشغال الورشات تعتبر القاعدة التي سيبني عليها برنامج تقويم السياحة بالصفة التي تسمح لنا بمواكبة المستجدات الوطنية والاندماج في التوجهات الراهنة والمستقبلية للأسواق السياحية".



ومن بين اهم المبادئ التي تم استخلاصها في اشغال الورشات الاربعة التي عكفت على "دراسة تعزيز الوجهة السياحية الجزائرية والمناجمية وحوكمة الوجهات السياحية وأهم الرهانات والتحديات التنموية السياحية لأفاق 2030" -- يضيف الوزير-- "العمل على تكريس وتجسيد مبدأ التنمية السياحية في كل الاقاليم في اطار سياسة اللامركزية التي انتهجها الحكومة".

كما حث السيد بن مسعود على ضرورة "الانتقال الى مقاربة عمل تقوم على تجميع بروز مقاصد سياحية محلية متكاملة ومتجانسة والسعي الى هيكلة المشاريع السياحية حسب ما يقتضيه الطلب والمنافسة الخارجية"، مؤكدا كذلك على "تفعيل أكبر لدور الجمعيات الممثلة للفاعلين السياحيين حتى تصبح طرفا شريكا فعالا في مسار تطوير السياحة". وألح على "الزامية تفعيل الية محلية من اجل الاشراف ومتابعة تنفيذ برامج التنمية السياحية المحلية بالتنسيق مع قطاع السياحة الى جانب تحيين الانظمة والقوانين التي تؤطر النشاط السياحي لملاءمته مع متطلبات المرحلة المقبلة". كما دعا من جهة اخرى الى "استحداث اطار تحفيزي دائم لتشجيع الاحترافية على مستوى كل حلقات السلسلة السياحية"، مشيرا الى "أهم الانجازات التي تحققت في اطار تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من بينها تدارك العجز الذي كانت تعاني منه الوجهة الوطنية في مجال طاقات الايواء".

وأكد السيد بن مسعود ان عملية تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أظهر "جملة من النقائص والاختلالات في النشاط الإتصالي والترقوي والتسويقي وانعدام نسبي للتحالفات بين المتعاملين لمواجهة المنافسة الخارجية"، مشيرا الى ان قطاعه سيعمل في هذا الاطار على "صياغة برنامج عمل استعجالي لتصحيح هذه الاختلالات واستدراك النقائص". ودعا بالمناسبة الجميع الى "المساهمة في تحقيق اقلع حقيقي ونوعي في مجال السياحة في ظل الظروف المواتية وذلك بعد عودة الامن والاستقرار"، معتبرا ان ذلك "سيدعم الثقة بالوجهة السياحية الوطنية".

وأكد أن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة يعد بمثابة "السند القوي للنهوض بالسياحة في هذه الظروف المواتية"، مشددا في هذا الاطار على ضرورة "تظافر الجهود لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تعترض النشاط السياحي والعمل على زرع الثقافة السياحية والتحلي بروح المبادرة والابتكار خدمة لتألق السياحة بداخل وخارج الوطن". وفي ختام أشغال هذه الجلسات، وجه المشاركون رسالة الى رئيس الجمهورية عبروا له فيها عن "خالص عرفانهم لما أبداه من عناية واهتمام للنهوض بقطاع السياحة والصناعة التقليدية خلال العقدين الماضيين ووضع هذا القطاع ضمن الاستراتيجية الرامية الى تنوع الاقتصاد الوطني من اجل التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات".

## شركة مختصة في صناعة الخزف: إنتاج 120 مليون متر مربع من السيراميك في الجزائر خلال

2018 (الشروق أونلاين)

أكد رئيس الجمعية الجزائرية لمنتجي الخزف والسيراميك، منصف بوضربة، أن المنتج الجزائري من الخزف بلغ من الجودة ما يمنحه فرص التصدير إلى الأسواق العالمية، مشيرا إلى ارتفاع نسبة الإدماج في القطاع التي وصلت إلى 95 بالمائة بفضل الشروع في إنشاء مشاريع لصناعة المواد الأولية محليا. وخلال نزوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى، أوضح بوضربة بقوله: "تمكنا العام المنصرم من إنتاج 120 مليون متر مربع من الخزف الجزائري ونهدف إلى رفع الحصيلة نهاية العام الجاري إلى 150 مليون مربع وإن وجدنا تشبعا في السوق المحلية يمكن أن نحول أنظارنا إلى أسواق أخرى من أجل التصدير". وأضاف بالقول "ولوجنا إلى السوق العالمية لا يزال في خطواته الأولى ونحن مستعدون من أجل المشاركة في القيام بدراسة السوق العالمية". ونفى رئيس الجمعية الجزائرية لمنتجي الخزف والسيراميك وجود خلل في التموين بالمادة الأولية أو المنتج النهائي، مؤكدا أن المادة الأولية لا تطرح إشكالا بالنسبة للمنتجين المحليين، مشيرا إلى

أن نسبة الاندماج الوطني بلغت 95 بالمائة بفضل مشاريع خاصة لإنتاج المواد الأولية محليا. وعرج بوضربة على مسار المنتجين الجزائريين للخزف وقال إن المعركة الأولى كانت تتعلق بالتحكم في التكنولوجيا "في بداية التسعينات كنا شركات مختصة في صناعة الخزف بالجزائر واليوم نحصي 58 شركة مختصة مصرح بها لدى الوزارة 33 منها منضوية تحت جمعيتنا". واستطرد بالقول "نأمل أن تكون القرارات المنبثقة عن قانون لاداباس حامية للصناعة الجزائرية المحلية من أجل وضع شيء من العدالة في القطاع لأننا مررنا بمرحلة صعبة وأن تراعى مصلحة الاقتصاد الجزائري". وبحسب المتحدث فإن "الصناعة الجزائرية للخزف تمكنت من فرض نفسها في السوق بفضل الجودة والسعر والوفرة وهو ما جعلها تعقد عدة شراكات مع القطاعين الخاص والعمومي لا سيما فيما يتعلق بمجال السكن والمشاريع الكبرى فكل مشاريع السكن لنا فيها مساهمة بالإضافة إلى عقود تعلق بالسكن الترقوي وكذا العقود الخاصة". ودعا بوضربة الحكومة إلى دعم قطاع إنتاج الخزف المحلي بالنظر إلى الجودة التي يمتاز بها وقال "لا بد من تقديم تسهيلات للمصنعين الجزائريين من خلال المرافقة في التسهيلات الإدارية واللوجستكية وحتى المالية لأن المنافسة الدولية في الأسواق الإفريقية والآسيوية تتطلب دعما حكوميا وإدراج تسويق الخزف ضمن باقة المنتجات الجزائرية المنتجة للخارج "نحن متفائلون بردود وزارة التجارة ونأمل أن يجلب قطاعنا إضافة جديدة".

### طالبوا بحماية جهودهم من الاستيراد العشوائي : منتجو الأحذية يتعهدون بإنتاج 120 مليون زوج سنويا (المساء)

أكد منتجو الأحذية أنهم قادرون على تطوير صناعة نوعية للأحذية الجلدية بإنتاج 120 مليون زوج من الأحذية سنويا، شريطة التزام الحكومة باتخاذ إجراءات تحفيزية لتشجيع الإنتاج الوطني بالقضاء على الاستيراد العشوائي الذي أضر بالإنتاج المحلي وقضى على هذه الصناعة بالرغم من نوعيتها مقارنة بتلك المستوردة التي تفتقد لمعايير الجودة وتضر بصحة المستهلك.

صرح السيد مصطفى بن عمار كمال رئيس اللجنة الوطنية للأحذية في اتصال مع «المساء» أمس، أن منتجي الأحذية قادرون على رفع التحدي والمشاركة في تنويع الاقتصاد الوطني بمنتجات محلية ذات جودة عالية تنافس كبرى العلامات الأوروبية. غير أن إنجاح هذا المسعى يتطلب ضمان تسويق هذه المنتجات. على حد قول محدثنا. الذي دعا الحكومة لاتخاذ إجراءات جديّة لحماية الصناعة الوطنية وإعادة الاعتبار لصناعة الأحذية التي عاشت عصرها الذهبي منذ الاستقلال قبل أفولها مع انفتاح السوق وفتح الباب أمام الاستيراد الذي أضر بها، والتي برغم سعرها المنخفض فهي مغشوشة ومصنوعة من مواد مضرّة بالصحة. موضحا أن هذا الاستيراد العشوائي «قتل» الإنتاج الوطني وأدى إلى غلق العديد من المصانع بسبب غياب الطلب.

كما شدد رئيس اللجنة الوطنية للأحذية على ضرورة حماية المنتج الوطني من خلال القيام بدراسة عميقة لحاجيات ووضعية السوق وفرض دفتر شروط صارم يضبط عملية الاستيراد للقضاء على الاستيراد الفوضوي وجعل المنتج المستورد يخضع لمعايير الجودة والنوعية حماية لصحة المستهلك، مذكرا في هذا السياق بأن اللجنة الوطنية للأحذية المنضوية تحت لواء الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين رفعت ملفا بهذا الخصوص إلى وزارة التجارة ووزارة الصناعة، طالبة التدخل العاجل لحماية المنتج الوطني وتنظيم سوق الاستيراد بإخضاعها لنظام الحصص ومنع المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا.

وفي السياق، أضاف السيد بن عامر أن سوق الاستيراد باتت تشهد فوضى كبيرة بسبب التحايل والغش على المستهلك، فبعد المنتجات الصينية الرديئة التي غزت المحلات التجارية، هاهي اليوم منتجات تركية وإسبانيا تستهوي المواطن ظنا منه بأنها أحذية ذات نوعية، غير أن الواقع أثبت. يقول. محدثنا بأنها منتجات مغشوشة موجهة خصيصا لسوق

العالم الثالث ومنها الجزائرية ولا تحترم معايير الجودة التي نجدها في الأحذية التي تسوق بهذه البلدان، في الوقت الذي تسوق فيه بأسعار غالية على أساس أنها مصنوعة بمعايير السوق الأوروبية.

ورد السيد بن عمار على تصريحات الحكومة التي تؤكد بأن حصة منتجي الأحذية بالجزائر لا تتجاوز 8 إلى 9 بالمائة، بالقول بأن المنتجين الجزائريين قادرون على تغطية السوق بنسبة 100 بالمائة، كما فعلوا منذ الاستقلال، بحيث تعد صناعة الأحذية الصناعة الوحيدة التي لم تعرف أي أزمة في السبعينيات والثمانينيات بالرغم من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد آنذاك، وتمكنت من تغطية كامل حاجيات السوق في وقت لم يكن فيه الاستيراد موجودا.

وذكر المتحدث باسم منتجي الأحذية بوجود 3500 وحدة لإنتاج الأحذية على المستوى الوطني قادرة على توفير 400 ألف منصب شغل، وهو رقم كبير غير موجود في أي بلد . على حد قوله - تتوفر على العتاد اللازم لهذه الصناعة. غير أن العديد منها تغلق أبوابها واحدة تلو الأخرى بسبب غياب الطلب واكتساح الاستيراد، حيث تستورد الجزائر سنويا أكثر من 70 مليون زوج من الأحذية، بالرغم من وجود 1500 وحدة إنتاجية قادرة في الوقت الحالي على تزويد السوق بـ 80 مليون زوج من مختلف الأنواع ومختلف الفئات سنويا، في ظل توفر المادة الأولية من جلود ذات نوعية جيدة تغطي حاجيات هذه الصناعة بنسبة 90 بالمائة بحيث لا تحتاج إلى استيراد سوى 10 بالمائة من الأكسيسوارات فقط من البرتغال والهند، وهو ما لا نجده في العديد من الدول المعروفة بصناعة الأحذية والتي تستورد أكثر من 40 بالمائة من موادها الأولية.

وفي تعليقه على تصريح وزير الصناعة يوسف يوسف الذي وعد بدعم المنتجين المحليين الذين ينتجون أحذية نوعية قادرة على المنافسة، قال السيد بن عمار إن المنتجين يطالبون اليوم بحماية منتجاتهم والتعريف بها من خلال الإشهار وتنظيم معارض تمكّنهم من عرضها بالنظر إلى محدودية إمكانياتهم التي لا تسمح لهم بتنظيم معارض وتمويل الحملات الإشهارية بعد الركود الذي عرفه نشاطهم طيلة 19 سنة الأخيرة بسبب منافسة المنتج المستورد. معبرا عن أمله في أن تكون المساعدة في هذا المجال وأن «تكون هناك إرادة قوية لإعادة إحياء صناعة الأحذية، تترجم إلى أفعال ملموسة في الميدان ولا تبقى مجرد خطابات».

## إيريس يدشن مركبا جديدا لإنتاج التجهيزات الكهرومنزلية بسطيف ../قيدوم: حققنا 3 آلاف مليار كرقم أعمال.. وأثبتنا أننا نصنع بنسبة إدماج عالية (الشروق اليومي)

قال المدير العام لمجمع إيريس جمال قيدوم إن إيريس استطاع سنة 2018 تحقيق رقم أعمال بلغ 30 مليار دينار بفضل استثماراته الكبرى، وفروعه ووحداته الإنتاجية، منها المركب الذي تم تدشينه الثلاثاء، بسطيف لإنتاج التجهيزات الكهرومنزلية، وأوضح أن مجمعه، يحتل صدارة السوق الجزائرية في إنتاج التلفزيونات، والوحيد القادر على تصدير أجهزة التلفاز إلى أوروبا.

وكشف المدير العام لمجمع إيريس جمال قيدوم، الثلاثاء، على هامش تدشين المركب الجديد لإنتاج التجهيزات الكهرومنزلية والإلكترونية بولاية سطيف عن ارتفاع رقم أعمال إيريس إلى 30 مليار دينار، وهو رقم هام مقارنة مع رقم الأعمال السابق الذي كان يلامس 27 مليار دينار، مشيرا إلى أن المجموعة تعتمد استراتيجية خاصة "فكل دينار يسجل في الأرباح يوجه للاستثمار".

وأوضح قيديم، أن المركب الجديد الذي تم تدشينه، الثلاثاء، بحضور وزير الصناعة يوسف يوسف، فخر للصناعة الجزائرية، فبعدما كانت الجزائر تستورد في التجهيزات أصبحت اليوم، تنتجها محليا وتصدرها نحو عدد من الدول، وكشف عن اتفاق للتصدير نحو الدول المغربية، مالي الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى فتح مفاوضات للتصدير نحو بلدان أوروبية وأمريكية، وهو ما سيعمل مجمع ايريس على إحراره خلال المرحلة المقبلة. وقال المتحدث إن ايريس المتعامل الوحيد الذي ينتج تلفزيونات جزائرية مطابقة للمعايير الأوروبية وقابلة لدخول السوق الأوروبية، في حين شدد على أن نسبة الإدماج لدى المتعامل مرتفعة جدا، مصرحا "زرت معنا وحدة إنتاج الثلجات بسطيف، نحن نصنع الثلجة من العدم ونحقق نسبة إدماج عالية جدا، وهو ما يجعل صناعتنا مطابقة للمعايير، كما أننا نعتد استراتيجيات عالية جدا في التقييم والجودة والنوعية."

وأوضح قيديم، أن مجمع ايريس الذي انطلق في التصنيع سنة 2004 من ورشة تضم 30 عاملا أصبحت اليوم توظف 3600 عامل وتسير 7 وحدات وهو رقم معتبر جدا، في انتظار وحدة إنتاج العجلات، التي ستنتج في مرحلتها الأولى مليوني عجلة، وعاد ليذكر بجودة منتجاته وقوتها، فأيريس كانت أول من أطلق تلفزيون اندرويد وأوليد تيفي وهواتف نقالة ولوحات إلكترونية ذات جودة في الوقت الذي يخطط المجمع اليوم عبر مركبه الجديد بسطيف لإنتاج حتى النهائيات الإلكترونية للدفع إضافة إلى المنتجات الأخرى، وهذا على مساحة إجمالية تعادل 20 ألف متر مربع. وخلال لقائه مع الصحفيين، تحدث قيديم عن الصعوبات التي يواجهها منتجو الموبايل والهواتف النقالة في الجزائر على غرار عدم وجود دفتر شروط يحدد الفرق بين نشاط التجميع والتركيب، أو "أس كا دي" و"سي كا دي"، قائلا إن ايريس بلغت مستوى عاليا من التطور يجعلها قادرة على التحول نحو "سي كادي"، وتنتظر دفتر الشروط المنظم للنشاط، وقال إن انخفاض قيمة الدينار لم يؤثر سلبا على أسعار منتجات ايريس التي تعتمد على التصنيع محليا وتستعين فقط باستيراد المادة الأولية، والتي لا تساوي إلا 15 بالمائة من تكلفة المنتج.

## بنوك/مالية/تأمينات

## تعاون وشراكة

### الجزائر-الاتحاد الأوروبي: اختتام برنامج دعم الحوكمة "سبرينغ" مسجلا نتائج "مرضية" (وأج)

اختتم اليوم الثلاثاء بالجزائر برنامج دعم الحوكمة السياسية والاقتصادية "سبرينغ"، الذي يندرج في إطار برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي "بي 3 أ" مسجلا نتائج "مرضية وملموسة"، حسب الشركاء. وصرح المدير الوطني ل"بي 3 أ" و"سبرينغ"، جيلالي لبيبات، أن هذا البرنامج "سمح بالتوقيع على تسعة (9) عقود-إطار واتفاقيتين للتوأمة مع نتائج ملموسة".

وتم إطلاق برنامج "سبرينغ" الذي حظي بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 10 ملايين يورو تم استهلاك 63 بالمائة منها، في ديسمبر 2013 لفترة خمس سنوات أي إلى غاية ديسمبر 2018. ويهدف هذا البرنامج لمرافقة الجزائر وجميع دول الجوار المتوسطي، لتحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية ودعم عالم الإعلام والمجتمع المدني.

وتركز الأنشطة المنفذة في إطار هذا البرنامج على مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الديمقراطية وتحسين الوصول إلى الحق والعدالة.

وفيما يتعلق بتعزيز الحوكمة الاقتصادية، ركزت نشاطات "سبرينغ" على تحسين أساليب تسيير المالية العامة، واستهداف السياسة الموازناتية ومشاركة المواطنين والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات حسب السيد لبيبات. أما بالنسبة للجزء المتعلق بالاتصال والإعلام والشفافية فقد ارتكزت النشاطات المجسدة على زيادة مستوى مهنية الفاعل، وتحسين جودة المعلومات السياسية والاقتصادية.

وفي معرض حديثه عن تفاصيل هذه الأنشطة أوضح الخبير المعتمد في البرنامج حميد فوغالي بأن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية استفادت من دعم سمح لها باكتساب أدوات الديمقراطية المحلية التشاركية من خلال تكوين موظفيها والمنتخبين المحليين وكذا الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

وحسب نفس الخبير، تم تكوين 180 موظف بالإدارة العمومية كما تم انشاء، بفضل برنامج "سبرينغ"، دليلا لتطبيق الديمقراطية المحلية التشاركية خصصت له ميزانية قدرها 253.000 يورو. وأضاف ان الديوان المركزي لقمع الفساد بالجزائر استفاد هو الاخر من ميزانية 163.500 يورو لتعزيز قدرات اطاراته سيما الاطارات التابعة لمديرية الاستعلامات . وقد استفادت الهيئة الوطنية للوقاية و محاربة الفساد هي الاخرى من الدعم الأوروبي حيث خصصت لها ميزانية قاربت 184.000 يورو.

واستفاد كل من ديوان المحاسبة والمفتشية العامة للمالية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمعهد الجزائري للتقييس وكذا الجمعيات الجزائرية لحماية المستهلك من الدعم لتعزيز الحوكمة الاقتصادية في الجزائر. أما الجانب المتعلق بدعم وسائل الاعلام، فقد خصص له البرنامج (الأوروبي) 263.000 يورو من اجل تكوين أساتذة المدرسة العليا للصحافة وكذا تكوين حفي وكالة الأنباء الجزائرية.

وقد تم ذلك بتخصيص 12 دورة تكوينية التي استفاد منها 78 أستاذ و صحفي، حسب توضيحات السيد فورالي. وقد استفاد صحفيو الإذاعة الجزائرية هم الآخرين من التكوين الذي استلزم ميزانية مبلغها 283.000 يورو. فضلا عن ذلك، فقد خصص برنامج "سبرينغ" 250.000 يورو لتعزيز قدرات الاتصال المؤسسيات للهيئات المستفيدة من هذا البرنامج.

من جانبه، وصف ممثل سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر، ووزير مستشار، ورئيس القسم السياسي والاعلام والصحافة لوفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر السيد ستيفان ميشاتي، هذا البرنامج بـ "الناجح جدا". وحسب ذات المسؤول "لقد سمح (هذا البرنامج) تحقيق تبادل مثمر بين الجزائر والخبراء الأوروبيين"، مضيفا أن العمل المحقق قد تم على أساس علاقة مريحة لكلا الطرفين وليس على أساس علاقة بين استاد ومعلمه. وختم معلقا: "سنذكر نحن الأوروبيين دوما بأنه علينا بذل المزيد فيما يتعلق بالحكم الراشد على مستوى الاتحاد الأوروبي".

### سيرغي لافروف يشرع هذا الاربعاء في زيارة إلى الجزائر تدوم يومين (الإذاعة الجزائرية)



سيشرع وزير الشؤون الخارجية الروسي، سيرغي لافروف غدا الأربعاء في زيارة إلى الجزائر تدوم يومين بدعوة من نظيره، السيد عبد القادر مساهل، حسبما أفاد به اليوم الثلاثاء بيان لوزارة الشؤون الخارجية.

وتندرج هذه الزيارة "في إطار الحوار السياسي المنتظم و التشاور الدائم القائمين بين البلدين منذ التوقيع على بيان الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وفدرالية روسيا يوم 2 أبريل 2001 عقب زيارة الدولة التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى روسيا"، يضيف ذات المصدر، مؤكدا أن هذه الزيارة "تندرج في سياق التطور المستمر للحوار السياسي و التعاون بين البلدين".

وأضاف البيان أن "إقامة رئيس الدبلوماسية الروسية ببلدنا تأتي كذلك عشية انعقاد الدورة التاسعة للجنة المختلطة الاقتصادية الجزائرية-الروسية المقررة من 28 إلى 30 جانفي 2019 بموسكو" وأشارت وزارة الشؤون الخارجية إلى أن هذه الزيارة ستسمح بالقيام بدراسة شاملة لوضع وآفاق العلاقات الثنائية وستسمح بتبادل واسع لوجهات النظر حول المسائل الاقليمية والدولية الكبرى. وفي هذا السياق، سيشكل الوضع في ليبيا و التطورات الأخيرة المتعلقة بهذا الملف محور المحادثات، كما هو الشأن بالنسبة للوضع في الساحل و في مالي وسوريا وتطور ملف الصحراء الغربية".

## يقظة إعلامية

### المدير العام للأمالك الوطنية: نحو رقمنة أرشيف جميع المحافظات العقارية (وأج)

سيتم قريبا رقمنة كل الأرشيف الموجود على مستوى جميع المحافظات العقارية المتواجدة عبر التراب الوطني من أجل إنشاء نظام معلوماتي عصري هدفه تأمين و الحفاظ على الحقوق المشهرة بطريقة فعالة، حسبما اكده يوم الثلاثاء المدير العام للأمالك الوطنية جمال خزناجي.

وقال السيد خزناجي، خلال جلسة استماع للجنة المالية و الميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني- بعد إجراء هذه الأخيرة ببعثات استعلام إلى مصالح الحفظ العقاري لولايات بومرداس، باتنة، بسكرة، البليدة، وهران و تلمسان- انه تم في الاونة الأخيرة إبرام صفقة لاقتناء 300 جهاز سكاير مهني لرقمنة الوثائق، و 45 سكاير آخر لرقمنة السجلات و 1200 جهاز إعلام آلي مع 300 طابعة للتكفل بعملية رقمنة أرشيف كل المحافظات العقارية. و أضاف أنه سيتم استلام هذه الأجهزة خلال الأيام المقبلة .

وأوضح ان عملية رقمنة أرشيف المحافظات العقارية تعد الخطوة الثالثة من المرحلة الأولى لبرنامج عصرنة أنشطة الحفظ العقاري بعد الخطوة الأولى الخاصة بإنشاء قواعد بيانات معلوماتية تخص معلومات جميع الحائزين على سندات مشهرة أين تم إدخال في قواعد البيانات المعلومات الخاصة بحوالي 10 ملايين بطاقة ملكية. أما الخطوة الثانية -يضيف المسؤول- فهي تتعلق بإدخال المعلومات الخاصة بالملكيات و توابعها. و قد بلغت نسبة إنجازها حوالي 93 بالمائة مع نهاية شهر ديسمبر 2018.

أما بخصوص مراعاة تسلسل التكفل بالملفات و العقود المودعة للإشهار و احترام التكفل بها المنصوص عليها في القانون الساري المفعول، قال السيد خزناجي انه تم تطوير واجهة خاصة بهذه العملية ضمن الخطوة الثانية لبرنامج عصرنة أنشطة الحفظ العقاري يتم من خلالها التكفل المباشر بالعقود المستلمة على مستوى المحافظات العقارية حسب تاريخ استلامها حيث يتم معالجتها في الأجل القانوني المحدد.

وقال السيد خزناجي انه بناء على اقتراح لجنة المالية و الميزانية حول تعديل القانون الأساسي لمنصب "محافظة عقاري" بهدف توفير حماية أكثر له بالنظر للمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، قامت مصالحه باقتراح تعديل أحكام المرسوم التنفيذي المؤرخ في مارس 1991 المعدل و المتمم لمهام المحافظة العقارية التي يشرف على تسييرها المحافظ العقاري. و أوضح في ذات السياق أنه بات من الضروري مراجعة الوضعية القانونية لمنصب "محافظة عقاري" من أجل تثمينه و توفير أكثر حماية له.

أما بخصوص نقص الموارد البشرية على مستوى مصالح الحفظ العقاري لولايات بومرداس، باتنة، بسكرة، البليلة، وهران و تلمسان التي كان محل بعثات الاستعلام لأعضاء لجنة المالية و الميزانية، فقد أرجع السيد خزناجي سبب هذا النقص إلى "استفادة عدد معتبر من الموظفين من ذوي الخبرة من التقاعد المسبق".

و للحد من هذا العجز- يبرز المسؤول- فإن إدارة املاك الدولة سعت إلى إعادة توزيع و نشر الموظفين بين المصالح حسب درجة الاحتياج من اجل ضمان خدمة عمومية لائقة.

و أضاف في ذات السياق أن إدارة املاك الدولة تقوم حاليا بالتحضير لتقديم تقرير مفصل للسلطات العمومية حول هذا النقص في الموارد البشرية و من تمه طلب ترخيص لإجراء عملية نوعية لتوظيف اعوان جدد على مستوى مصالح املاك الدولة و الحفظ العقاري اين ستعطى الأولوية في ذلك للأعوان المتواجدين بهذه المصالح المقبولين في إطار جهاز المساعدة على الادماج المهني و الذين يتوفر اغلهم على مدة لا تقل عن 4 سنوات.

كما ذكرانه بهدف تخفيف العبء على المحافظات العقارية التي تعرف نشاطا مكثفا و لتمكين المحافظين العقاريين من التحكم في تسيير هذه المصالح و تحقيق مبدا تقريب الادارة من المواطن تم بموجب آخر قرار وزاري مشترك إنشاء 48 محافظة عقارية جديدة بالعديد من ولايات الوطن ليرتفع عددها إلى 234 محافظة.

و أضاف في ذات السياق انه يجري حاليا العمل على مراجعة أخرى للاختصاص الاقليمي لبعض المحافظات العقارية مع الترشيد و التحكم في النفقات العمومية.

و لتسهيل و تحسين ظروف العمل على مستوى المصالح العقارية تم رفع التجميد في الآونة الأخيرة من قبل الوزير الأول على جميع المشاريع المتعلقة بإنشاء المراكز العقارية المسجلة عبر الوطن و المقدرة ب34 مشروع .

و قد انطلقت عملية تجسيد إنجاز المراكز العقارية باختيار الأرضيات و إجراء الدراسات اللازمة، يؤكد السيد خزناجي. كما شمل هذا الإجراء اقتناء 80 سيارة إدارية لفائدة المصالح الخارجية لإدارة الأملاك الوطنية زيادة على عملية اخرى سبق ان رفعت التجميد عن جزء منها يقدر ب 48 سيارة.

و يوجد دفتر الشروط الخاصان باقتناء على التوالي 80 و 48 سيارة إدارية قيد الانتهاء حيث سيتم عرضهما خلال الأيام القليلة المقبلة على اللجنة القطاعية للصفقات التابعة لوزارة المالية للدراسة، حسب المسؤول.